



## أحداث الأردن معركة النظام الأردني ضد الوجود الفلسطيني

وان يتحدد التراجع تكتيكيا في ظل وضوح سياسي شامل على الصعيد الاستراتيجي .

أما عندما يتحول « التراجع » الى تقطعية سياسية لطبيعة القوى المعادية ، فان التسلل يصيب ، أول ما يصيب ، صفوف المقاتلين أنفسهم والجهاد المرتبطة بالمقاومة . ان التراجع الحالي لحركة المقاومة يجري ضمن مواقف سياسية خاطئة تجاه السلطة ..

لعل أبرز مثال عليها هو ما جاء في افتتاحية جريدة « فتح » التي تنطق بلسان اللجنة المركزية لحركة المقاومة ، وذلك تطبيقا على البيان الوزاري لحكومة وصفي التل .. تقول افتتاحية « فتح » ( عدد - ١٧٢ ) الصادر بتاريخ ١ كانون الثاني ١٩٧١ :

« انه لشيء جيد ان يقول البيان الوزاري ان انتفاضة الشاعرة وعمان وما تفرع منها .. تشكل كلها تحولات المناهج الفلسطينية الذي ينبغي علينا ان ننطلق منه في الصورة الموحدة نحو اهدافنا الموحدة وانه لشيء جيد ان يقول البيان بان الشعب الفلسطيني في الاردن ليس شعبا شقيقا ، وانما هو جزء من الشعب الاردني .

ونوافق الحكومة بان مشروع الدولة الفلسطينية شرعية لمنى الوحدة المقدسة في وجدان كل عربي ، وان الحكومة لا تكتفي بمجرد رفض المشروع وانما تعمل بكل قوة لاحياله باعتبارها مؤامرة .. ونؤيد ما ورد في البيان بالامعان بالقصاوي العربي المشترك ...

ان الثورة تعتبر هذه القضايا التي وردت في البيان الوزاري قضايا ايجابية ، وتعتبر على هذا الانسان ان البيان الوزاري بمجموعه ، بيان ايجابي باعتبار ان هذه القضايا هي محور هذا البيان وتشكل الركائز الاساسية له .

ان مثل هذه المواقف السياسية تجاه السلطة تجعل التراجع استسلاما سياسيا ، لا يؤدي بحال من الاحوال الى خطوتين الى الامام !

خامسا : ان رفض الدولة الفلسطينية واعتبارها اخطار المؤامرات لا يكفي بعد ذاته ، فالذي يحدد ، بالنهاية قدرة حركة المقاومة على عدم الوقوع في فخ هذا المشروع هو خروجها الفعلي عن المخططة السياسية العربية المرسومة للتسوية السلمية ومن ضمنها مشروع الدولة الفلسطينية .

ان ما يحدث الآن ، هو مزيد من انخراط حركة المقاومة بالوضع العربي الراهن ، وبالتالي ، ويشكل غير مباشر ، بخططه السياسية المرسومة للتسوية السلمية .

وستجد حركة المقاومة نفسها ، مهما كانت الحدة المظلمة التي ترفض بها الان مشروع الدولة الفلسطينية ، ان هذا المشروع اصبح امسرا واقعا ، وانها غير قادرة على مقاومته بله القبول به .

\*\*\*

ان الحديث عن الاخطاء في حركة المقاومة ضروري ، وشرطه الوحيد ان يجري ضمن مراجعة نقدية جذرية تستخلص الدروس الصحيحة لا الخاطئة !

م . ك

## حركة المقاومة .. والدروس الخاطئة

منذ فترة بدأت تتسع دائرة الحديث في صفوف حركة المقاومة عن الاخطاء والدروس على ضوء تجربة مجزرة ايلول في الاردن .

وفي هذا الاسبوع اتخذ الحديث طابعا اكثر تركيزا وتحديدا ، بعد ان كان مجرد اشارات عابرة او ملاحظات سريعة .. فقد تحدث عدد من قادة « فتح » في ندوات ومحاضرات اقيمت في لبنان بمناسبة الذكرى السادسة لانطلاقة حركة التحرير الوطني الفلسطيني .

وتركزت احاديث قادة « فتح » على الامور التالية :

١ - اخطاء الشعارات المتطرفة التي كانت تنادي باسقاط النظام الاردني . ( الشعارات كانت اكبر من طاقة الثورة ) ، دور المنظمات الاخرى في رفع هذه الشعارات - خاصة المنظمات اليسارية - .

٢ - كان هناك مؤامرة اعلامية على حركة المقاومة لتضيقها وتحديد اهداف لها اكبر من طاقتها .

٣ - اصابة حركة المقاومة بالبرجزة : ( لقد اصبحنا بورجوازيين - كما جاء في حديث ابو اباد - كل واحد منا يريد ان تكون له سيارة يرافقه ٢ او ٤ حراس ، اهتمام الاستعراضات والواكبات والكابريولات .. الخ ) .

٤ - الدولة الفلسطينية من اخطر المؤامرات على القضية الفلسطينية .

٥ - العودة الى « السرية » عبر اتخاذ خطوات تراجعية ( خطوة الى الوراء في سبيل خطوتين الى الامام ) .

ان هذه القضايا المذكورة تتطلب نقاشا واسعا ، طالما نادت « الحرية » بالدعوة له ، ونشرت تقريرا شاملا للجهة الشعبية الديمقراطية على اساس اعتباره « وجهة نظر » تستدعي نقاشا وجوارا واسعين في صفوف فصائل المقاومة ، ... الا انه لا بد - الان - من ابداء بعض الملاحظات السريعة على القضايا التي تعرضت لها الاحاديث المذكورة :

اولا : ان الحديث عن خطأ شعارات اسقاط النظام «والشعارات المتطرفة واليسارية» حينما يجري معزولا عن التحليل الشامل لمسيرة حركة

المقاومة ، ومواقفها السياسية العربية والداخلية ، علاقتها بالجهاد الفلسطيني

والاردنية ، طبيعة المرحلة التي نمر بها ، تحديد

سليم للقوى ، وتحديد دقيق لطبيعة ازدواجية

السلطة التي كانت قائمة قبل حملة ايلول ... ان

تحليلا شاملا لكل ذلك يضع الخطا في الشعارات

في مكانه الصحيح .. اما عندما يجري الحديث

عن خطأ الشعارات لاسقاط النظام بمعزل عن ذلك ،

فانما يصور - متوهما - ان اسباب الصدام مع

النظام الاردني تعود الى هذه الشعارات .. وهذا

ما يفعله النظام الاردني واجهزة الاعلام العربية الرسمية .. ان اخطاء المقاومة وشعارات اسقاط

النظام - وحادث خطف الطائرات في صحراء الاردن ، لم تكن الا مبررات استعملتها السلطة

الاردنية لتقطيع صدام مع حركة المقاومة ، كان توقيتها منسجما مع تطور الظروف العربية بعد الموافقة على مشروع روجرز .

ان شعارا ما في مرحلة محددة لم يعد دورا محددا في عقد التحالفات الوطنية من ناحية ، وفي تحديد فئات في الصراع من ناحية اخرى ..

ان حركة المقاومة انجرت ، بالفعل ، الى تجاهل تام لهذه التحديدات المطلوبة .. فالتشعارات التي كانت ترفعها لم تكن يحكمها تحليل للواقع الراهن في الاردن ولإيزان القوى الداخلي والخارجي ، انما كانت تحكمها « المفاسفة الذاتية » بين فصائل

حركة المقاومة .

ثانيا : ان المؤامرة الاعلامية التي يجري الحديث عنها ، الان ، والتي تعرضت لها حركة المقاومة ، تضيقها ونفخا لها ، انما كانت مرتبطة بالموقف السياسي العربي الذي كان يريد استعمال حركة المقاومة كورقة ضغط مطلوبة في ذلك الوقت ، الى جانب الضغوطات الاخرى في سبيل الحل السلمي .. عندما يجري الحديث عن

« مؤامرة اعلامية » مقطوعة عن اصلها السياسي هذا ، تصبح المسألة وكأنها مجرد حلقة من سلسلة مؤامرات تتعرض لها المقاومة . ان

« المؤامرة الاعلامية » لتضيق حركة المقاومة وجدت استجابة في اوضاع المقاومة الداخلية نفسها ، لان الوضع العربي الراهن وحقيقة موقفه

واضح في الوضع العربي الراهن وحقيقة موقفه تجاهها .. وهكذا استطاع الاعلام العربي الرسمي ان يضع للمقاومة حدودها السياسية ،

وان يحيطها بدعاية مضخمة ، هدفه منها تحويل

انظار الجماهير عن هزيمة ه حزيران ، واغراق

المقاومة بالاوهام ..

ثالثا : ان « البرجزة » التي اصابت بها

المقاومة لم تحدث لاسباب اخلاقية ونفسية ، كما

يجري الحديث عنها الان ... انما اسبابها تعود الى التكوين السياسي والعسكري للمقاتلين والى

العلاقات التنظيمية الداخلية في حركة المقاومة .

ان مواقف حركة المقاومة السياسية على

الصعيد العربي ، وموقفها من « المساعدات

المادية » التي كانت تقدم لها تحت الوهم بانها

بدون شروط ، هو الاصل في اصابة المقاومة

بالبرجزة .. فقد كان اعداؤا المساعدات المادية

لها من الانظمة العربية ، وخاصة

من قبل الرجعية ، يحقق شروطه

وهي : تحويل المقاتلين تدريجيا من مقاتلي حرب

عصابات الى محترفين شبه نظاميين ، خلق فئات

داخل حركة المقاومة ذات امتيازات ومصالح مادية

تدفعها الى ابقاء حركة المقاومة تحت الوصاية

العربية الرسمية ، وما يستتبع ذلك من مواقف

سياسية داخلية وعربية .

رابعا : ان التراجعات ، والمقولات بخطوة

الى الوراء في سبيل خطوتين الى الامام ، لها

شروطها الاساسية كي لا تتحول الى استسلام

.. واهم شرط من شروطها ان يتم التراجع في

ظل مراجعة نقدية جذرية ، وان يرافقه تكوين

جديد للمقاتلين والاطارات سياسيا وعسكريا ..







أحداث  
الأردنتطور المعركة عسكرياً  
منذ إتفاق القاهرة  
إلى الهجوم الأخير

- حصر الفدائيين في مناطق وتواعُد محدّدة
- معارك استنزاف صغيرة ومستقرة ضدّ المقاومة
- تطويق عسكري يحاصر الفدائيين وسيطر على طرق التقوين
- تصفية الميليشيا الشعبية المسلحة في المخيمات

على الصعيد العسكري كانت خطة الجيش الأردني اكتمال ما توقعت عنده العمليات العسكرية بعد اتفاقية القاهرة وما تبعها من اتفاقات وبروتوكولات بأشراف اللجنة العربية في عمان .

فقد اعتمدت هذه الاتفاقيات مواعيد عسكرية للفرطين عكس ميزان القوى العسكري بعد مجزرة ايلول الذي جاءت اتفاقية القاهرة كحيلة لتكريسه نهائياً : أي تجريد الواقع العسكري من مبرراتها نتائجها معارك ايلول بين المقاومة والجيش .

وهكذا قضت الاتفاقيات باتسحاب الفدائيين من ميان وتحديد مناطق وقواعد لهم محدّدة في الشمال وفي الأوراء .. وقضت أيضاً بتحديد دور الميليشيا الشعبية في العاصمة والمخيمات بحيث يجيد استعمالها للسلح على اساس تجهيزه في اماكن محدّدة . وبالرغم من أن نصوص الاتفاقيات كانت توحي بالتساوي بين قوات الجيش الأردني وقوات المقاومة بحيث تنسحب قوات الطرفين من العاصمة مثلاً ، ويسمح للفدائيين بحرية التنقل والتوطين والحرور . إلخ .. إلا أنه من الناحية الفعلية كانت المواقع العسكرية للجيش الأردني تعطيه القدرة على الانتشار والتحرك وتطويق قواعد الفدائيين بل وملاحقتهم حين يريد وقف الادعاء السياسية الرسمية لتحرّكه .. واعتماداً على ذلك بدأ النظام الأردني يتصرف سياسياً بهدف اضعاف المقاومة باستمرار أي اكتمال ما عجزت عنه معارك ايلول .. واعتمد النظام الأردني بعد توقيع الاتفاقيات المذكورة على قاعدة سياسية واضحة في تنفيذ عملياته العسكرية وهي :

## أفراد اللبشيا الشعبية يرفضون تسليم سلاحهم

بعد اعلان الاتفاق الجديد الذي وقع من قبل اللجنة المركزية لحركة المقاومة والحكومة الأردنية ترددت آباء عن رفض أفراد اللبشيا تنفيذها جاء فيه ، خاصة فيما يتعلق بهم ..

فقد نصت الاتفاقية الجديدة بضرورة أخرى على تجميع أسلحة اللبشيا في بيوت مستقلة مملوكة مع المسؤولين الذين تعينهم اللجنة المركزية ويكون لها حراسات من اللبشيا . أن رفض أفراد اللبشيا تسليم أسلحتهم يعود إلى اقتناعهم التام بأن تجريدهم من السلاح ممانه الفعلي وضعهم تحت رحمة السلطة وتجريد المقاومة من فعاليتها الشعبية العسكرية وفسح المجال لأمراء السلطة لتصفية المقاومة بسهولة ..



فدائي مع جندي أردني في الرمثا

والتوطين للفدائيين .

## ● تطهير جرش

وقام الجيش بأولى معاركه الأساسية لتنفيذ هذه الخطة في جرش حيث كان للفدائيين وجود عسكري مختلف وعلى أوقات متباعدة ، تهدف إلى اكتمال ما عجزت عنه معارك ايلول : اضعاف الوجود الفدائي وتحديد اماكنه وعناصره ، وانهاء وجود اللبشيا المسلحة في المخيمات . وكانت الخطة الرسمية لتنفيذ هذه الادعاء تقضي بغرض معارك صغيرة استنزافية على اوقات متباعدة لأخذ مواقع جديدة للجيش وتطهير المنطقة الشمالية خاصة من الوجود الفدائي ، والسيطرة على طرق النقل والحرور

وكانت نفذ الفدائيون طلب الاتسحاب من المدن وعودتهم إلى القواعد ، ولكنهم صاروا يتعرضون لتصف مدمجة الجيش اضعاف الوجود الفدائي وتحديد اماكنه وتولت عشرات القواعد . وبذلك فسان الفدائيين وقعدوا ضحية تنفيذ التزاماتهم حسب الاتفاقيات ، لانهم التزموا بالتنفيذ في حين لم تفعل الحكومة ذلك ..

وهكذا شهدت الفترة الأخيرة منذ ايلول تحركات من الجيش الأردني الذي قام بعمليات عسكرية مختلفة وعلى أوقات متباعدة ، تهدف إلى اكتمال ما عجزت عنه معارك ايلول : اضعاف الوجود الفدائي وتحديد اماكنه وعناصره ، وانهاء وجود اللبشيا المسلحة في المخيمات . وكانت الخطة الرسمية لتنفيذ هذه الادعاء تقضي بغرض معارك صغيرة استنزافية على اوقات متباعدة لأخذ مواقع جديدة للجيش وتطهير المنطقة الشمالية خاصة من الوجود الفدائي ، والسيطرة على طرق النقل والحرور

## ● الميليشيا الشعبية

إن الميليشيا التي لعبت دوراً هاماً في صعود المقاومة بعمان أثناء مجزرة ايلول كانت

الهاجس السياسي الكبير للنظام الأردني .. فقد كان يريد تصفيته وانهاه وجودها بأي ثمن .. وقد اصرت السلطة الأردنية منذ البداية على تجريدها من السلاح ثم وافقت على تجييد سلاحها في اماكن تجمع نصت اشرف اللجنة المركزية للمقاومة . وكان هدف السلطة الأردنية من ذلك أنه إذا تم تحديد اماكن وجود السلاح ، فمن الممكن ضرب هذه الاماكن في أية معركة ضد المقاومة ، ومنع وصول أفراد اللبشيا إليها ، بحيث يتعذر عليهم استعمال السلاح . وكان قادة اللجنة المركزية للمقاومة يتصورون أنه ما دام السلاح في اماكن نصت اشرفهم فليس من خطر ، إلا أن قيادات وأفراد اللبشيا كانوا يشعرون بخطر تجييد سلاحهم وبقائهم عزلاً بحيث يسهل على السلطة اقتناصهم وضربهم .

وهكذا فقد اصرت الميليشيا على أن يكون السلاح بأيديهم وأفضة مؤامرة السلطة التي تهدف إلى استغلال تجييد السلاح في أماكن معينة بينما هي تتحرك عسكرياً حين تريد وتشاء . إن تصفية اللبشيا الشعبية كان أحد الأهداف الرئيسية في الهجوم الأخير .. أما الهدف الآخر فهو محاصرة الفدائيين في منطقة السلطة وجرش وتطويق طرق التوطين عليهم . وبدأ الجيش الأردني هجومه الأخير على الشكل التالي :

● صب نيران المدفعية على قواعد الفدائيين في السلط وجرش والاغوار والاغراض المختلفة .

ومن الواضح كما يقول القاطن الرسمي باسم اللجنة المركزية أن الفدائيين في القواعد لا يستطيعون التصدي لهذا العمل لأن تسليحهم لا يمكنهم من الرد على رماية المدافع . ● السيطرة على طرق التوطين على طريق قواعد الفدائيين توجه قرية صغيرة أم الرمان ، وفيها يخترق اتفق على أن يشغله الفدائيون لشؤون التوطين .

وفي يوم الجمعة ٨ - ١ - ٧١ تحركت قوة من الجيش إلى طريق جرش القديم المؤدي إلى منطقة عجلون ، واحتلت نهاية مخفر أم الرمان المذكور وقامت بعمليات عسكرية واسعة جداً قصفت بها قواعد الفدائيين في منطقة السلط ومحاصرة مخيم البقعة وكذلك مخيم شلار والرصيفة .

واحتلت طريق جرش - عمان وقطعته وسيطرت على المحاور الرئيسية المؤدية إلى منطقة جرش . وتم حصار قواعد الفدائيين وضربهم بالخففة . وإثناء هذا الحصار تمكن فداييون من الاتصالات والانتقال إلى مخيم البقعة حيث اللبشيا الشعبية .. وقامت قوات الجيش بأولى هجوماته على المخيم إذ صبت عليه كل القذائف واقتحمته بالذخائر وأطلقت النار على المخافين تحولت إلى قتال عسكري صغيرة بما دفع الفدائيين إلى احتلالها وتطهيرها .. واتخذ الجيش من ذلك حجة للقيام بعمليات عسكرية واسعة دخلت قواته المتحركة في مداخل جرش للجنة ووقعت معركة عنيفة بين قوات الجيش وقوات المقاومة كانت قوات الجيش فيها متفوقة عددياً وعدة على العدد القليل من الفدائيين . تم إبعاد الفدائيين من جرش الذين تركزوا في أحرار عجلون بعيداً عن المدن ، ولكن تبقى طرق المواصلات مع جرش وغيرها مسالة رئيسية في توينهم وتنقلهم . إن هذه العمليات العسكرية الأولى بمدد اغتاف القاهرة وممان مزدوج : تحديد اماكن وجود الفدائيين وحصرهم .

أما الهدف الآخر فقد كان الميليشيا المسلحة في المخيمات .

● الاتفاق الجديد ، يأتي مرة أخرى ، كمحاولة جديدة من السلطة الأردنية لتكريس المواقع العسكرية الجديدة التي اختبأ في المراكز الأخيرة في محاولة لثابت بذيرتها الكاملة على الأردن والأضعاف حركة المقاومة إلى أبعد الحدود .

## الضمان الصحي

## جواب العمال على مؤامرة أصحاب العمل ودولتهم :

- كلفة تجدييد قوة العمل يتحملها مستغلوها
- تواصل إدارة الصندوق يحل بأشراف العمال على مقدراته
- اضراب بوقاية الجمعيات العمومية

الاسبوع (١) .

غالباً ما يطبق الضمان الصحي ومدى انجازه ، وكذلك على صعيد استباق نوايا أصحاب العمل والدولة وإدارة الصندوق حول القضايا الأساسية ( توزيع الاشتراك ، المديونية ١٩ و ٢٢ ) . وتنبئة الجاهير العمالية بالناتج بصورة مستقرة ، وما يكفي عندما تأخذ ساعة الواجبة مع الدولة أن يكون جميع العمال عائلين بما يدور في كواليس الحكومة .

ولكن مصلحة الدولة في حرمان العمال من تعويض التغطية والحسم على من السوء طيلة الأيام الثلاثة الأولى من المرض لا تعف عند هذا الحد . بل هي تتعداه إلى الفائدة التي تستخرج عن أي غرض مالي يجتمع للصندوق من الفارق بين ضالة التقديرات وبين ضخامة الاشتراكات . إذ أن الدولة سوف تتمكن عن طريق سيطرتها على هذا الغرض أن تعيد استخدامه مجدداً سواء لحاجتها الخاصة أم لتلبية متطلبات الرأسمالية اللبنانية (٢) .

يطرح الجانب الأول أن موظفين رئيسيين : ١ - خفض مساهمة العمال إلى ١ بالقة على الأكثر ( انقاص حصة العمال من الكلفة ) .

٢ - إلغاء المادتين ١٩ و ٢٢ . ( توسيع نطاق التقديرات ) .

## ● الجانب الثاني

— لكن ما سبق يطرح لا محالة جانباً آخر ما زال غائباً تماماً عن ساحة المواجهة بين الجاهير العمالية وحلف الدولة والرأسماليين ، هذا الجانب هو مقدار السلطة الذي تملكه الطبقة العاملة داخل الصندوق ومدى رقابتها على مقدراته . فك أن ما يؤمن للدولة السيطرة على أموال الصندوق وعلى وجهة استخدامها هو بالذات قيام قانون الضمان الاجتماعي من الأساس على أبعاد الطبقة العاملة إبعاداً تاماً عن كل شؤون الصندوق .

فعدا عن التمثيل العمالي الهزيل في مجلس إدارة الصندوق ( أربعة مندوبين مقابل مئة لارباب العمل والدولة ) ، فإن قانون الضمان ينص على أن الدولة نفسها هي التي تقوم باختيار مندوبي العمال في الصندوق من لائحة تقدمها الاتحادات العمالية كما يحق لها أن تطالب بتدبيرهم ساعة نشاء . مما يجعل بإمكانها بالتالي أن تختار لمجلس إدارة الصندوق أقرب العمال أو أكثر التقابيل استعداداً لبيع مصالح العمال مقابل الحطب الموعود وما يدور من فراهم ونفوذ ..

— المادتين ١٩ و ٢٢ : وهما المادتان اللتان تحرمان العامل طيلة الأيام الثلاثة الأولى من مرضه من أي حق في تعويض المرض أي حسم من ثمن الدواء . ما هي الفائدة من هاتين المادتين ؟ منع القاطن ، تزم إدارة الصندوق بإيادها في ذلك الصناعون ، لكن هذا الزعم يفقد كل أساس إذا علمنا أن دفع الأيام الأولى لو تم فإن العامل لن يحصل سوى على ٥٠ بالقة من راتبه ، وهي النسبة التي يدفع بها الصندوق أيام التغطية طيلة الشهر الذي يفقد فيها من عمله ، وإذا علمنا أيضاً أن القاطن المساهمة من حوادث المرض في صفوف العمال ( عدا طوارئ العمل والحوادث ) هي تلك التي لا تزيد من اليومين أو الثلاثة أو حتى ،

١ - وفق حساب المادة ٢٢ لا يقضي العامل الذي يمرض أسبوعاً بكامله غير أجر يومين فقط !!! (٣) أيام غير مدفوعة و ٤ أيام بنسبة ٥٠ بالقة من الأجر ) .

٢ - في صيف العام الماضي استدانعت الدولة من صندوق الضمان ٢٦ مليون ليرة مدفوعة واحدة .

شؤون  
محلية

باعتبارهما طرقاً واحداً .

٢ - أن يجري انتداب هؤلاء من المؤتمر العام للاتحاد العمالي العام المختل لجميع القاطنات تقريباً نسبياً ( أي أن يكون لكل نقابة عدد من المندوبين يوازي عدد أعضائها وأهمية القطاع الذي تملكه لا أن تمثل كل نقابة برئيسها وأمين سرها كما هي الحال الآن بغض النظر عن وزن القطاع الذي تنتمي إليه ) .

٣ - أن يكون للعمال أيضاً حق الاشتراك المباشر بمندوبين اثنين على الأقل في اللجنة المالية التي تشرف على توظيف أموال الصندوق على أن ينتخب هذان المندوبان أيضاً من المؤتمر العام .

٤ - إلغاء حق الدولة في الإشراف على اختيار ممثلي العمال إلغاء كاملاً ، والذين يعيرون أعضاء في هيئات الصندوق بمسرد انتدابهم .

٥ - يخضع توظيف أموال الصندوق فوق ذلك لوافقة هيئات العمال . وأن يخضع بمثلهم للمحاسبة الدورية من المؤتمر .

٦ - أن يكون للنقابة العمالية حق التحقيق في أوضاع عمال المؤسسة وتأمين التصريح عنهم للضمان الاجتماعي بحماية القانون .

## ● الجانب الثالث

— اضراب الاتحاد العمالي العام المنتظر في أول شباط . جواباً على قرار مجلس الوزراء بتطبيق الضمان الصحي دون تعديل المادتين ١٩ و ٢٢ وتخفيض نسبة مساهمة العمال في تمويل الفرع الجديد ، قرر الاتحاد العمالي العام اعلان الاضراب العام ابتداء من أول الشهر القادم حتى تعديل المادتين المذكورتين وتخفيض نسبة الاشتراك إلى ١٠ بالقة بدلاً من ١٥/١٠ بالقة .

لكن الاتحاد العام إذ أعلن عزمه على الاضراب فإنه أغفل أموراً عديدة ذات أهمية بالغة :

— موعد الاضراب : حدد موعد الاضراب العام في أول شباط ، تاريخ بدء العمل بالقانون وليس قبل العمل به بأسبوع أو أسبوعين على الأقل . مثل هذا الموقف سوف ينجح للدولة في أول شباط القادم أن تناور ما وسعها الأمر وأن تطالب مهلة بعد مهلة لإعادة المطالب ثم تؤجل تنفيذ الضمان الصحي مدة معينة بقلية المزم على عائق العمال أنفسهم .

— ما زال اعلان الاضراب العام وضجيج القيادات القاطنة وتصريحاتها المتهففة غير متلائم البتة مع درجة التصبة بين قواعد القاطنات ( حيث قسم كبير من العمال لا يعرف تماماً ماذا يدور .. ) ، أو مع أوليات التنظيم والإعداد الجدي لغرض معركة بجسم الحركة التي يستعد لها القادة القاطنين بتوزيع التصريحات الطائفة هنا وهناك ، أن غرض معركة تنفيذ الاشتراك واسترداد ححق العمال في تعويض المرض والحسم على الدواء منذ اليوم الأول وغيرها من المطالب يفترض تعبئة يومية نشيطة لجيوس العمال وتنظيمها واسماً وقويًا لقيادة الاضراب المنتظر .

ومثل هذا الوضع لا يمكن تحقيقه إلا بمقدد الجمعيات العمومية في جميع القاطنات ونقاش تطورات الضمان الصحي الأخرى وشرحها بالتفصيل واعلام العمال يوبيا بالخطوات المتخذة .

— يبقى السؤال الأهم : من هي الهيئة العمالية التي ستأخذ على عاتقها أمر حل الاضراب ودعوة العمال « للاضراب بدعوة إلى العمل » ؟

لا يمكن بأي حال أن يترك هذا الأمر للقادة القاطنين الحاليين ومعظمهم « مجرب » من قبل العمال في مجال تنفيذ الاضرابات واجهاضها ، أن تفشل مسيرة الاضراب العام — إذا حصل — ينبغي أن يكون في مؤتمر عام لاتحاد لكن مع الشرط التالي : أن يحمل مندوباً كل نقابة إلى المؤتمر قرار الجمعية العمومية وأن يجري التصويت على هذه الأسس فقط .



اقتصاد

الاتفاق السوري - اللبناني ٢

تدعيم الدور اللبناني التقليدي  
حريّة الحكم الجديد



مشهد لتوقيع الاتفاق بين سوريا ولبنان

قطاع التجارة والمرفأ والنقل البري والبحري  
وموارد الدولة في طبيعة القطاعات المتأثرة  
بالتراخي.

من جهة أخرى تقارب مستوردات لبنان من  
البلدان العربية مبلغ ١٧٠ مليون ليرة ( وفقا  
لرقام ١٩٦٨ ) نذهب ٦٢٠٠ بالية منها  
للاستيراد من سوريا وحدها، وتقسّم المستوردات  
من سوريا الى مستوردات زراعية وحيوانية  
بقية ٨١ بالية ومستوردات صناعية بقيمة  
١٩ بالية . كذلك يصدر لبنان الى البلدان العربية  
ما قيمته ٢٩٧ مليون ليرة يذهب ١١٩٠ بالية  
منها الى سوريا موزعة بالتساوي على  
المنتجات الزراعية والصناعية . اذن ، فإن  
للسوريا أهمية مزدوجة من وجهة نظر النظام  
اللبناني : بالدرجة الأولى أهميتها كمصدر الى  
سوق عربية واسعة يعايش النظام اللبناني  
عن طريق خبزها ، وبدرجة ثانية أهميتها كمصدر  
لتصريف المنتجات اللبنانية المحلية . بالتالي فإن  
أي ضغط سوري كتقليص وعصر موارد  
النظام اللبناني وينوجبه ضربة قاسية اليه .

وبالتفعل فقد عرفت العلاقات السورية  
اللبنانية سلسلة من الصدمات عبر الفترة  
من ١٩٥٠ ، عام القطيعة الاقتصادية التي قامت  
بها البورجوازية السورية دفاعا عن مصالحها  
ضد اغراق السوق السورية بالبضائع الأجنبية  
الواردة عبر لبنان ، وحتى اليوم . وغالبا ما  
كانت العوامل السياسية المباشرة هي التي  
تفجر الصراع بين النظامين السوري واللبناني .

أما موقف النظام اللبناني من هذه  
الازمات مع سورية فتتمثل برفع شعار  
( فصل السياسة عن الاقتصاد ) .  
ويمثل هذا الشعار مجمل موقف النظام  
اللبناني من المنطقة العربية ، موقف  
المفصل بين صعيدين : صعيّد  
اقتصادي حيث لبنان جزء من  
المنطقة ، وصعيّد سياسي حيث لبنان  
بلد ( ذو وضع استثنائي ) .

في هذا الإطار يأتي مشروع الاتفاق الاقتصادي  
الذي اقترحه سوريا على لبنان ليشرح  
وجهة جديدة للعلاقات اهم ما فيها استبعاد  
سوريا لتسهيل عمليات الترانزيت والتجارة بين  
لبنان والمنطقة العربية . ويتضمن المشروع  
النقاط التالية :

اولا : تنظيم التبادل بين لبنان وسوريا  
حيث يصار الى إلغاء الرسوم الجمركية  
بالنسبة لمعد من السلع الصناعية اللبنانية  
والسورية وتخفيض الرسوم عن سلع أخرى .

ثانيا : تشجيع « دخول رؤوس الاموال  
العائدة الى رعايا البلدين واستثمارها في  
المجالات المختلفة التي لا تتعارض مع احكام  
القوانين والانظمة النافذة في كل منهما . » وكذلك  
السماح بتحويل التوائد والارباح الناتجة عن  
استثمار رؤوس الاموال مع ضمان تعويض  
كامل في حال قيام احد البلدين بنزع ملكية  
الاستثمارات العائدة الى الطرف الاخر او  
رعاياه .

ثالثا : تنظيم عملية النقل البري عبر  
البلدين .

رابعا : تشكيل لجنة مشتركة « لمعالجة  
المشكلات الناشئة عن تطبيق الاتفاق او التي  
تتعرض سبيل تنمية التبادل التجاري بين  
البلدين » .

ان اهم ما يلتفت اليه في مجمل مشروع  
الاتفاق وفي قضية التقارب بين النظامين السوري  
واللبناني هو الامور التالية :

— ان الاتفاق يضمن للبورجوازية اللبنانية  
ارياحا مرتفعة نظرا لافلات قناة السويس

الذي زاد من تدفق حركة التبادل العالمي عبر  
مرفأ بيروت .

— ان التقارب بين البلدين ليس تقاربا  
عرضيا وانما يأتي ضمن سلسلة من  
التقارب السياسية في المنطقة العربية ، يشكل  
الاتفاق السوري الاخير حندا بارزا بينها .

— ان ذبول التقارب لن يقتصر  
على الاتفاق الاقتصادي ، وانما  
سيتناول مجموعة من النقاط الاخيرة  
ذات الحساسية التي يبدو ان النظام  
السوري الجديد مستعد للتساهل  
والمساومة بصدها . وفي طليعة هذه  
النقاط قضية التبادلين وقضايا  
الفلاحين في عكار حيث انفتحت الهيئة  
المشتركة في اجتماعها الاخير على ان  
( تتعاون قوى الامن اللبنانية والسورية  
على الحدود من اجل .. ملاحقة  
المجرمين والمخالفين ومنع التسلسل  
غير الشرعي .. ) وذلك عن طريق  
تنظيم دوريات مشتركة يسمح لها  
بعبور الحدود عند ملاحظتها  
للمجرمين والقبض عليهم . . . .

اتفاقه لبنان مع  
السوق الأوروبية المشتركة

مزيد صه الأرباع  
لرأسمال الأوروبي المستقل  
ومزيد صه التخلف  
للاقتصاد اللبناني

تجري في هذه الايام المرحلة  
الثانية من المحادثات بين لبنان  
والسوق الأوروبية المشتركة  
بعد ان كانت قد توقفت في الثاني  
من كانون الاول .

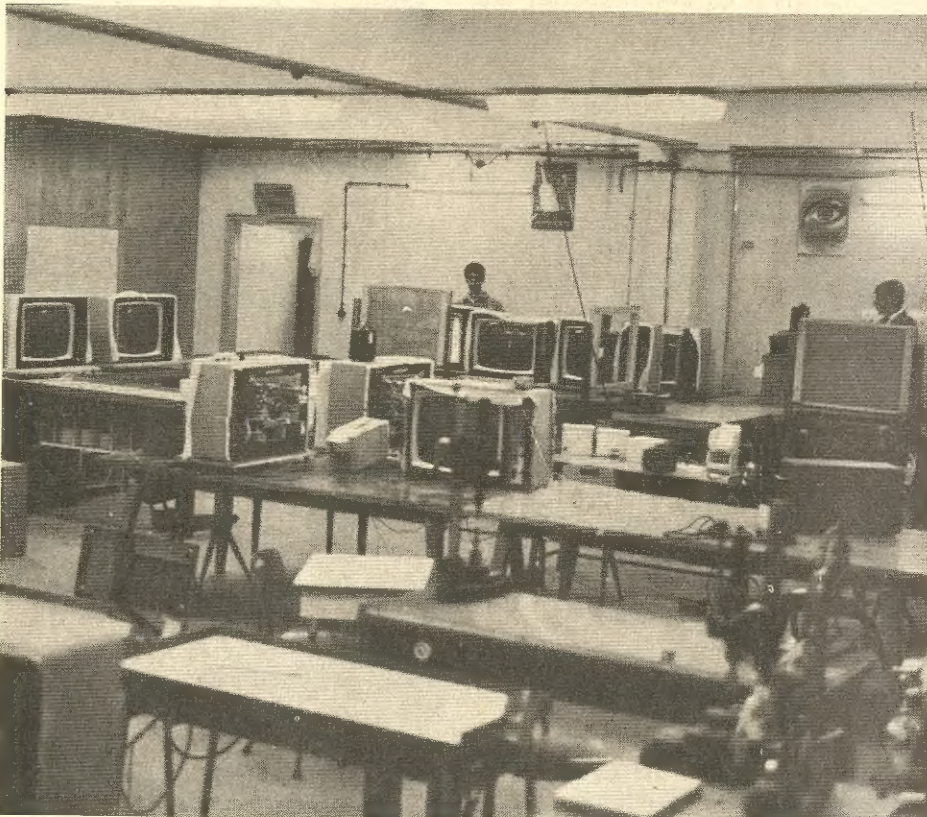
وقد توقفت انذاك حين طرحت مسألة نسبة  
التخفيض الجمركي التي يمكن ان يقدمها لبنان  
لدول السوق ، وبعد ان تم اتفاق مبدئي  
على ان تقدم هذه الدول تخفيضات جمركية  
بنسبة ٥٥ بالية على الصادرات الصناعية  
اللبنانية ما عدا التيجارات ، ونسبة ٤٠ بالية  
على الخدمات ( النسبة ذاتها التي تستفيد  
منها كل من اسرائيل واسبانيا ) . جرى تعليق  
موضوع الاعفاءات الجمركية التي يمكن ان تحصل  
عليها المنتجات الزراعية اللبنانية فلم يشر  
الاتفاق المذكور اليه .

وكان قد تم اتفاق سابق اقر في ٢١-٢٥  
بين لبنان والسوق الأوروبية المشتركة بغير  
لبنان من الدول ذات الانضمية في علاقاتها مع  
دول السوق ويص على حق التصدير  
والاستيراد وتحويل الاموال المستثمرة في هذين  
المجالين لكلا الطرفين .

ولما كان واضحا ان هذا الاتفاق للتبادل  
التجاري هو مصلحة دول السوق نظرا  
للمعز الكبير الذي يرفع في ميزان التبادل  
التجاري اللبناني مع هذه الدول ، فقد رأى  
الاتفاق ، كتعويض لهذا المعز ، ان يتم  
تعاون تقني بين الطرفين ( ترسل دول السوق  
الى لبنان خبراء تقنيين ، وتقوم بدراسات  
لامكثات البلد ، وتقدم بعثات تقنية ... )  
وكان من اهم النتائج البارزة لهذا الاتفاق



مرفأ بيروت والحركة الناشطة فيه بعد اغلاق قناة السويس



دول السوق تغزو الاسواق اللبنانية بالبضائع الكمالية وسواها . .

التي ظهرت مؤخرا كرواتب للخبراء وكثفت  
دراسات مساعدات فنية يستفيد منها لبنان !  
ان الاتفاق بين لبنان ودول السوق الأوروبية  
المشتركة لا يمكن ان يؤدي انطلاقا من الوضع  
الراهن في علاقة الطرفين الا الى ثلاث  
نتائج رئيسية :

اولا : مزيد من الازياح لدول السوق  
المصدرة ، نظرا لما يمكن ان يؤدي اليه الاعفاء  
الجمركي ، بالنسبة التي يمكن ان تقر ، من  
تخفيض لاسمار بضائعها يؤدي بدوره الى مزيد  
من الاستهلاك ، وبالتالي مزيد من انتاج  
البضائع . وبذلك يتولد المدور اللبناني كمصدر  
استهلاكية يستغلها رأسمال اجنبي منطوّر  
ويجد فيها ، كما في انكلها ، متناسلا لآزماته  
المتنامية .

ثانيا : ان هذا الاغراق للسوق اللبنانية  
لا يمكن ان يعني الا امرا واحدا : اجهاض  
الحركة الصناعية الناشئة في امكاناتها الضعيفة  
حاليا . ان الانتاج الغربي القوي توصل  
الى ان يقدم بضائع لا يستطيع ان يوزعها  
انتاج محلي الا بكلفة كبيرة جدا تتجاوز بكثير  
كثمة الانتاج الغربي ، هذا في حال توفر  
الوسائل لذلك .

ثالثا : حرمان الفزينة من دخل كبير يأتي  
عن طريق الجمارك ، والذي لا يمكن تقديره  
كميته الرقمية الا بعد اقرار النسب النهائية  
للاصفاءات الجمركية التي يقدمها لبنان لدول  
السوق فيما يخص بضائعها المختلفة .

ان ذلك كله يعني مزيدا من تبعية  
لبنان للرأسمالية الغربية ، ومزيدا  
من ارباح هذه الرأسمالية واستغلالها،  
لمصلحة كبار التجار واصحاب  
الاصناف المهيمنين في هذا البلد والذين  
يقدمون مصلحتهم بما لا يمس مصالح  
الصناعيين الحاليين ، على مصلحة  
البلد وتطوره واستقلاله .

التعليم

خريجو مدرسة المراقبة  
الصحية : الوعود مستمرة

كان هناك اتجاهان للامادة من المناسبة .

— اتجاه يقول بطرح اسئلة في اخر  
المحاضرة تستفسر مما حل بالقضية .

— اتجاه يقول بتهيئة الفئات الاخرى  
الى المشكلة القتالية وبارغام الوزير على  
الخرى علنا وبالتفصيل في قضية الخريجين،  
ولا يمكن ان يتحقق ذلك الا بطرح القضية  
علنا وبوضوح . .

وتغلب الاتجاه الثاني فاذا بمسيرة صغيرة  
وتجمع امام مكان المحاضرة يرفع باقسطات  
تحصل مطالب الخريجين . واذا بالوزير يضطر  
الى الموعد الشهير بشره ان يحق المطلب ،  
واذا جزء من تجربته في الحكم تطرق الى  
مدرسة المراقبة ! .

ولكن لماذا حدث شبه الخلاف في قاعة  
المحاضرات بين الخريجين انفسهم . . بلا شك  
كان هناك خطأ حدث بالطبع بسبب خوف  
بعض الخريجين من الظهور في التجمع ان  
اعطيت الباقسطات الى بعض الطلاب القانونيين  
الذين كانوا يواظرون المسيرة .

ولكن هذا الامر طالما يحدث ولم يكن  
ليشكل مبررا للانهزام لو لم يكن عنصرا من  
اللعنة قد خفا قبل المسيرة الى قائد الهيئة  
واخبره بنوايا الخريجين ، ثم تباحث مع  
الوزير في نهاية المحاضرة بوجود بقية اعضاء  
اللجنة التي جرت الى الاعتذار منه عما  
حدث !!

ثم ايضا ضغط باتجاه تطبيق الاعتصام !

لا بد للجنة التي تنازعها اتجاه  
الخريجين والتي تصرف جزء منها مثل  
ما تصرف من ان تعمد التفتيش — لا بد  
ان تفعل ذلك امام جميع الخريجين  
وان تحدد اسباب الفشل والتراجع —  
الخطوات المقبلة امام الخريجين —  
ولا بد للخريجين من ان يطرحوا اقامة لئيل  
اكثر ديمقراطية لهم بمعنى ان يحددوا بانفسهم  
كل خطوة — ان يراقبوا كيفية تنفيذها ولا شك  
ان الخطوة الاولى التي يجب انامها بعد  
هذا النقاش واعادة العلاقة الديمقراطية  
هي اولا ضم الطلاب الحاليين في المدرسة  
على اساس المصلحة المباشرة لهم ثم الاتصال  
ببقية الهيئات ودور المعلمين والطلاب القانونيين  
خلال فترة الهدنة التي منحها الوزير حتى  
صنور المواجهة .

السؤال الذي يبادر الى الالهام هو  
بالطبع لماذا انتشرت الدولة هذه المدرسة  
ولماذا بقي عليها ؟

اذا كانت الازمة الحالية لا تشمل سوى ٨٠  
طالبا تخرجوا على دفعتين منذ تاسيس المدرسة  
سنة ١٩٦٧ لم يعين احد منهم بل بسات  
بعضهم يعمل حلالا ، عاملا في مهني ، عاملا  
في مفضل سيارات . .

فهي تستعمل بالطبع الطلاب النسيان  
سيتخرجون هذا العام وغيرهم في المستقبل .

نهار السبت في ١٩-٧١  
اعطى وزير الصحة الدكتور  
اميل بيطار امام جمهور غير  
جاء ليستمع الى محاضراته  
( تجريفي في الحكم ) اعطى  
لخريجي مدرسة المراقبة الصحية  
وعدا بتخصيص جزء من الموازنة  
لتوظيفهم . علق الخريجون  
اعتصامهم بناء عليه . ولكن  
للعود تاريخ عريق خصوصا  
مع طلاب المراقبة الصحية .

فقد وعد الخريجين قبل ذلك وزير الصحة  
الاسبق بابيكيان . ثم جاء حبيب مطران ووعدهم  
بحل مشكلتهم وتوظيفهم حتى وزير الصحة  
الحالي كان يوم نالت الوزارة الثقة قد قابل  
وفدا منهم وقال لهم ان القضية بانت قضيتها  
حتى انه وعد بالاستقالة اذا لم يحقّق  
المطلب ! .

لكن الوعود السخية عندما وضعت امام  
جدار القائمة المستمرة من الخريجين عادت  
اعطيت الباقسطات الى بعض الطلاب القانونيين  
بموافقة مجلس الوزراء .

وانتظر الخريجون حتى ١٩-٧١ الموعد  
الذي وعد الوزير حل قضيتهم قبله ، فلما لم  
تبد اية بادرة حل تداعوا للاضراب والاعتصام  
في ١٩-٧١ ، ولكن قائد درك الهيئة والمخاطف  
الذين قبلا المتصمين وعدوها بتناجيم  
قضيتهم شخصيا فحل اول اعتصام في نفس  
النهار .

لكن عندما عاد الطلاب لقلبلة المحافظ  
وسؤاله عما فعل اجاب انه ارسل برقية  
للوزارة يعلمها بطالب الخريجين ! .

ولما كان هذا واجبا وظيفيا كما يقول  
الخريجون ولما علوا من الطريقة التي  
استعملوا بها — انتظار ساعة ونصف  
الساعة على الباب — ومن الخطوات العظيمة  
التي قام بها المحافظ انه لا يساهم فعليا  
بأي شيء ، ذهب وفد منهم الى بيروت من  
جديد وحاول مقابلة الوزير الذي رفضه  
سكرتيرته السماح لهم بمغنى ان يحددوا بانفسهم  
بدا انهم سيوقعون في قاعة الانتظار خرج  
الوزير بعصبة اليهم واتهمهم استهزاء من  
لا نظاميتهم واخرهم ان الامور جميعا ستسير  
في لبنان على ما يرام لو يصيغ الجميع تقاضيين.  
غرد الطلاب الساقون ان خلال سنتين لم  
يصالوا الى اكتشاف كيف تكون التنظيمية  
طامبا ولياسا .

واعلنوا الاعتصام  
من جديد في ٧-٧١

خلال هذه الفترة انسحب الطلاب الحاليين  
في المدرسة من المشاركة على اساس تهديد  
المدير لهم . وبقي الخريجون يذمون من  
مكبرات الصوت حينيات قضيتهم دون ان يبر  
ذلك لها كبر اهتمام الى المسؤولين ولا  
معرفة من بقية القطاعات التي يمكن ان تحرك  
لإستندهم .  
واذا بالارصة تسنح — فالوزير سيحضر  
الى المدينة وسيتكلم بالذات عن تجربته في  
الحكم .







# البورجوازية الصغيرة

هذا هو الجزء الثاني من الدراسة التي بدأنا بنشرها في العدد السابق وهي «دراسة أولية» عن الفئات الوسطى في المدن أو البورجوازية الصغيرة. وقد أعدها التجمع الثوري العراقي (بريطانيا) ونشرت في نشرته «النصر».

## ٢ - البورجوازية الصغيرة في العراق

١ - نشوؤها وتطورها  
ان تطور الاقتصاد العراقي المشوه بالتفوق الاستعماري قد أدى الى تضخم كبير لكلا القطاعين في البورجوازية الصغيرة، التقليدي والجديد اي الموظفين والعسكريين، فالحكم البريطاني وعملاته سحروا لخلق جهاز اداري مركزي في العراق لضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي لثقله.

ان ظهور دوائر الحكومة في المدن بتوسع التجارة الصغيرة (التكاكين والخدمات الاخرى) وهكذا بدأ توسع المدن تدريجياً خصوصاً منذ الاربعينات.

وفي اواسط الخمسينات أصبح هذا التوسع اشد بالتجارة نتيجة للثورة النفطية التي بدأت الدولة تستحصلها من عوائد النفط. وفي اواسط الخمسينات أصبح هذا التوسع اشد بالتجارة نتيجة للثورة النفطية التي بدأت الدولة تستحصلها من عوائد النفط. وفي اواسط الخمسينات أصبح هذا التوسع اشد بالتجارة نتيجة للثورة النفطية التي بدأت الدولة تستحصلها من عوائد النفط.

ان هذه الثورة الضخمة هي اساس توسع البورجوازية الصغيرة العراقية في المدن، خصوصاً بالطريقة التي تم بها الصرف الحكومي.

لقد امتدت الحكومات السعيدة عن الابد اي اهتمام جدي للشارع الصناعية والانهالية، ووجهت الصرف كله، (خصوصاً عن طريق مجلس الامار) نحو مشاريع مكافحة الفيضان. الخ لصفحة تالية.

ان النتيجة الرئيسية لهذه السياسات كانت في نمو المدن حيث تركز الصرف، وتضخم الجهاز الحكومي الذي بلغ عام ٥٨ حوالي ٨٠.

الف شخصي. ان ازدياد الثروة في المدن قد أدى بدوره الى ازدياد الحوائت والخدمات الاخرى. الخ كما ذكرنا سابقاً. لقد كان العهد السعدي واعياً لخطر هذه العملية عليه في المستقبل، وحاول جده تنظيم توزيع الثروة بشكل هرمي، اي بشكل متوازن يحافظ على التوزيع الطبقي القديم. لكن ذلك لم ينجح، حتى رغم تجديد أكثر من ١٠٠ مليون دينار في ميزانية الامار قبل تنوز ١٩٥٨، والسراقات.

## ٣ - البورجوازية الصغيرة التقليدية

لننظر الان لتوزيع البورجوازية الصغيرة في عام ١٩٦٠، اي في بداية اشباعها وتوقفها عن النمو المادي تقريباً. (معظم الارحام المتكورة هنا مستقاة من المجموعة الاحصائية السنوية التي تصدرها دائرة الاحصاء المركزية بوزارة التخطيط العراقية).

## ١ - البورجوازية الصغيرة الجديدة (موظفو ومستخدمو الدولة، والعسكريون)

عدد الموظفين والمستخدمين في الدوائر الرسمية (٥) وشبه الرسمية (عدا الجيش) والمؤسسات المهمة ٢٧٩,٤٢١ شخصاً مجموع رواتبهم في السنة ٩٤٢٧,٠٧٣٢ مليون دينار، اي بمعدل ٢٨ دينار شهرياً تقريباً.

عدد موظفي الدوائر الرسمية فقط ١٥٩,٦٦٧ شخصاً. ويعتبر كل شخص مسؤول من اعادة نفسه وثلاثة الى اربعة اشخاص آخرين (زوجة واطفال او اقارب) نستخلص ان حجم البورجوازية الصغيرة في المدن العراقية يتراوح بين ١٠٨ مليون و ٢٤٣ مليون نسمة.

ولم يتغير حجم سكان المدن في هذه التقديرات: ان راتب ٢٥-٣٠ دينار شهرياً للعائلة الواحدة يعني دخلاً سنوياً حوالي ٣٨٠ دينار وهو بوضوح دخل متوسط في ظروف العراق.

● يبلغ عدد سكان المدن عام ١٩٦٥ ٢٢٦ مليون نسمة، وهذا يجعل نسبة البورجوازية الصغيرة حوالي ٥٦٪ من سكان المدن، اي ان البورجوازية الصغيرة تشكل الغلبة في المدن وتطعمها بطايعها، وهذا امر واضح خصوصاً في المدن الكبرى.

● محمد سلمان حسن - التطور الاقتصادي في العراق - بيروت ١٩٦٦.

ان احصائيات الجيش لا تذكر في التقارير الرسمية، كما ان ميزانيته توضع بشكل غامض. يقدر الدكتور محمد سلمان (٥) حسن افراد الجيش عام ١٩٦٥ بـ ١٢٥,٠٠٠ شخصاً، ويبدو هذا التقدير صغيراً اذا علمنا ان عدد المتقاعدين العسكريين كان اكثر من ٢٨,٠٠٠ شخصاً في ذلك العام. وتشكل قواعد هذه الاحزاب، او كوادرها، تطبع للمعاضد مع الحكومات المتوالية لاقامة نظام مستقر يضمن لها عيشها الصغير، في حين ان فئات اخرى منها قد انحازت نهائياً للطبقات الكادحة، ولم تجد في النظام الاجتماعي طريق امل، او سارت وراء طموحها الذاتي نحو الصعود.

## ٣ - البورجوازية الصغيرة التقليدية

لننظر الان لتوزيع البورجوازية الصغيرة في عام ١٩٦٠، اي في بداية اشباعها وتوقفها عن النمو المادي تقريباً. (معظم الارحام المتكورة هنا مستقاة من المجموعة الاحصائية السنوية التي تصدرها دائرة الاحصاء المركزية بوزارة التخطيط العراقية).

## ١ - البورجوازية الصغيرة الجديدة (موظفو ومستخدمو الدولة، والعسكريون)

عدد الموظفين والمستخدمين في الدوائر الرسمية (٥) وشبه الرسمية (عدا الجيش) والمؤسسات المهمة ٢٧٩,٤٢١ شخصاً مجموع رواتبهم في السنة ٩٤٢٧,٠٧٣٢ مليون دينار، اي بمعدل ٢٨ دينار شهرياً تقريباً.

عدد موظفي الدوائر الرسمية فقط ١٥٩,٦٦٧ شخصاً. ويعتبر كل شخص مسؤول من اعادة نفسه وثلاثة الى اربعة اشخاص آخرين (زوجة واطفال او اقارب) نستخلص ان حجم البورجوازية الصغيرة في المدن العراقية يتراوح بين ١٠٨ مليون و ٢٤٣ مليون نسمة.

ولم يتغير حجم سكان المدن في هذه التقديرات: ان راتب ٢٥-٣٠ دينار شهرياً للعائلة الواحدة يعني دخلاً سنوياً حوالي ٣٨٠ دينار وهو بوضوح دخل متوسط في ظروف العراق.

● يبلغ عدد سكان المدن عام ١٩٦٥ ٢٢٦ مليون نسمة، وهذا يجعل نسبة البورجوازية الصغيرة حوالي ٥٦٪ من سكان المدن، اي ان البورجوازية الصغيرة تشكل الغلبة في المدن وتطعمها بطايعها، وهذا امر واضح خصوصاً في المدن الكبرى.

● محمد سلمان حسن - التطور الاقتصادي في العراق - بيروت ١٩٦٦.

● لا يمكن تقدير نسبة البورجوازية الكبيرة والمتوسطة بسهولة، لكن بعض المؤشرات، كعدد السيارات الخاصة (٢٨٢,٠٠٠)، وعدد الاشخاص الخاضعين لفرضية الدخل (٢٤٤,٠٠٠) يشير الى ضلالتهم النسبية. وهذا يشير الى ان البورجوازية المتوسطة تشكل نسبة أكثر من ٤٠٪ من سكان المدن.

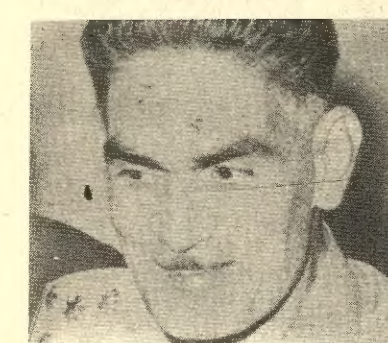
وهناك ملاحظتان حول طبيعة حياة البورجوازية الصغيرة في المدن: الاولى: ان العيشة في المدن تعني القرب من المراكز الرئيسية للدولة، وتعمل هذه الفئات في مركز النشاط السياسي. ان توفر وسائل الاعلام والثقافة، كالراديو والتلفزيون والصحافة والسينما والمطاعم والوثائق بالمعالم الخارجية والبورجوازية الكبيرة، يجعل هذه الطبقة ذات افق واسع من جهة (وهي في العراق أكثر التهاماً للكتاب والنشر) من مثيلاتها في العالم العربي (عموماً)، كما يجعلها ذات طموح حاد نحو الامتداد والرفاهية.

ان توفر الخدمات في المدن يسهل على افراد هذه الطبقة ان يرسلوا جميع أطفالهم الى المدارس وان الاجيال الجديدة من البورجوازية الصغيرة العراقية تنجز جميعها مرحلة من التعليم، وتطرح نحو التعليم العالي. وفي هذا نمثل احد جوانب أزمة الحكم البورجوازي في العراق، وهي في الواقع من اهم اختلالات النمو والتقدم في العراق. والتعليم في العراق يعني بشكل اوتوماتيكي قريبا دخول حلبة السياسة والتنظيمات الحزبية.

والثانية: ثمة علاقة متناقضة بين البورجوازية الصغيرة القديمة والجديدة (الموظفين). فمن جهة الموظفين والعسكريين هم عموماً ابناء للطبقات التقليدية، تلك، كما ان القطاع التقليدي يتوسع جنباً لجنب وتكتسب لتوسع الجهاز الحكومي وتوسع القوة الشرائية في المدن. ومن الجهة الاخرى فان رغبة الموظفين والعسكريين لاستخدام الدولة نفسها لتجهزهم باحتياجاتهم بأسعار رخيصة، تجعلهم احياناً في تناقض مع الطبقات التقليدية. ان نوعاً من الحل الوسط يجري التوصل اليه في كل مرحلة لضمان مصالح الجانبين.

## ٣ - البورجوازية الصغيرة، والمجتمع ككل

ان الدور الذي تلعبه البورجوازية الصغيرة، خصوصاً قطاع العسكريين والموظفين فيها، في البلدان المتخلفة، يجعلها في التي تعدد، لا البورجوازية الوطنية، تطور المجتمع في المرحلة الحالية، رغم انها ملياً تسيطر ضحالة اسس تلك الطبقات جعل البيروقراطية نفلت من بينها وتقلب قوة بعد ذاتها عن اقتصادية امين.



عبد الكريم قاسم

ان التحليل العلمي لهذه المظاهر يجب ان يستند الى الدراسة المعقدة لنظام الانتاج في الدول المتخلفة، لا التطبيق العرقي لظروف التطور الرأسمالي الكلاسيكي، او التحليلات المغايرة عن البورجوازية الوطنية التي تعود لاولئل هذا القرن.

ان تعاضد اساليب انتاج مختلفة في الدول المتخلفة (القطاعية، الرأسمالية، الانتاج الصغير، ورأسمالية الدولة)، واعتقاد هذا الاقتصاد على علاقته بالرأسمالية العالية والاحتكارات، يخلق ظروف لا يسود فيها نوع معين من الانتاج سيادة كاملة، ولا تملك فيها الطبقات المائلة جذوراً وقواعد اقتصادية معينة. وفي هذه الاحوال نجد الدولة تكتسب اهمية كبيرة وتصبح القوة المسيطرة في الميدان الاقتصادي أيضاً. ان الظروف التاريخية قد مكنت ابناء الطبقات البورجوازية الصغيرة التقليدية، وحتى العمال والفلاحين احياناً، من الحصول على التعليم والدخول في جهاز الدولة والجيش وان سيطرة هؤلاء على الدولة فيما بعد بالانقلابات يخلق وضعا فريداً، تقوم فيه الدولة نفسها بخلق علاقات انتاج جديدة وافراز طبقة برجوازية جديدة.

اننا امام عملية تاريخية مشابهة نوعاً ما لما صاحب نشوء الدولة في المجتمعات القديمة والتي شرعها انتاج في ضللي (قيام الدولة الاثينية) و (الدولة والمملكة - فني روما) من كتاب (اصل العائلة) .. فني اواخر فترة المجتمع الطبيعي العشائري وبدء تراكم الثروة وفروق الفنى، بدأت مجالس مثلي العشائر والقادة العسكريين التي كانت في الماضي مؤقتة، تكتسب شيئاً فشيئاً طابع الديمومة والوراثة، وبدأ مركز الاشخاص في تلك المؤسسات يكسبهم القوة والثروة، مما فصلهم عن بقية الافراد وابتد مركزهم بشكل طبقي. لقد كان ذلك مثلاً واضحاً للمعملية التي ينشأ فيها تركيب طبقي اقتصادي استجابة لحاجات ومراكز اجتماعية. ان الفروق بين ذلك الوضع وبين وضعنا هو وجود عامل اضافي خارجي يتمثل بالسيطرة الاستعمارية وحاجات للجهاز الاداري المحلي.

لقد سبقت فئة العسكريين والموظفين في الدول المتخلفة بالقطاع البورجوازي الصغير الجديد لسببين: الاول: ان البيروقراطية في الدولة والجيش كانت دائماً قطاعاً تفرزه الطبقة المهيمنة اقتصادياً، ويتبع في خدمتها. وقد كانت هذه هي الحالة بشكل عام في الدول المتخلفة ومنها العراق ايام تحالف البورجوازية الكبيرة والقطاعية والاستعمار وحكمهم. غير ان ضحالة اسس تلك الطبقات جعل البيروقراطية نفلت من بينها وتقلب قوة بعد ذاتها عن اقتصادية امين.

# البورجوازية الصغيرة

ان الجانب المتقني في نفسية البورجوازية الصغيرة خارج الحكم. ب - الشحنة الاستيعابية والرجعية.

وهي تكن في الطموح والامال اليومية في الامان والاستقرار المعيشي، وبالدرجة الاولى نحو الاتراء والائراء السريع، بدون جهد كبير، ونحو السلطة والنفوذ والشهرة، وباختصار نحو «مكان تحت الشمس».

ان حقد البورجوازي الصغير على السلطة والطبقات المتخلفة هو حقد مشوب بالهوس. ان يوده ان يصبح مثلهم، واذ يرى الإحباط مسجودة ازاده، فان يوده ان ينسجهم جيباً عن بكرة ابيهم. ولكن، في الحالات التي يستطيع البورجوازي الصغير الاعتلاء وتحقيق بعد اماله بتقريب الفئات العليا له، فانه ليحتزن ماضيه القديم وليصبح من اندسه فرسان الدفاع عن النظام القائم والطبقات الحاكمة.

لقد كانت البورجوازية الصغيرة العراقية دوماً من أشد الفئات صراحة ضد الاحتكارات القطعية، لكن الكثرين كانوا اولئك الذين تشكروا من موقف سوريا، بل شيوخ سوريا عندما اوقفت النفط في بداية ١٩٦٧ دفاعاً عن حقوقها. فلقد بدأت الرواتب تنحس في العراق ..

كان ذلك مثلاً لجانب الاخر المتناقض مع الاول من الفئتين البورجوازية الصغيرة. ج - عقد النقض:

ان موقع البورجوازي الصغير في المجتمع يجعله يملك عقد نفسي كبير. وهذا بالذات ما ينفذ البورجوازي الصغير للقرور والتشدد بالمظاهر والتبجح، وفي المجال السياسي «لدفع الثورة العفوية الى اقاصها» كما يقول انجلز.

ان الشعور القومي الحاد والثقوبية يستجيب لذلك الجانب من نفسية البورجوازي الصغير، فهو يبدأ بالثوم انه حامل اجداد امته وتاريخها الجيد، وتفق عنصرها على بقية البشر. ان البورجوازي الصغير يبحث في القومية عن جذور.

وعلى التقضي من ذلك تماماً، فهو يبدأ باحتقار امته وشعبه (وفي الواقع احتقار نفسه) والتقني بأسلوب الحياة الغربي (الامريكي هذه الايام) المتقدم، تجسداً للحضارة الاوروبية، رابطاً نفسه بالشعب الجديد والثقافة المهيمنة، جاعلاً منها سنداً وثقراً بينه وبين ابناء شعبه. (كوسوبوليتية) د - العقلية القديمة والثقافة القديمة:

ولكن البورجوازية الصغيرة جزءاً من المجتمع، ومنذرة من ذات المنع الرئيسي للسكان في العراق، «العشائر»، واسلوب الحياة الباترياركي الديني، فانها تحمل في داخلها بقايا العقلية القديمة والثقافة القديمة، والتي يستغرق موتها زمناً أطول بكثير من موت قاعدتها الاقتصادية. ان هذه القيم تتجلى في بلانداً بقايا النفسية العشائرية البدوية من جهة والدينية والطائفية من جهة اخرى. ان مسألة الولاء والانتماء لمواثيل قديمة او عشائر لم تنفد بعد في العراق، وهي تعود لتسترجع بعضاً من توتها كلباً زادت الفوضى الاجتماعية والسياسية والفراق السياسي، ولا يعود السكان يجدون بوضوح مخلص في المجتمع. ان الولوات القديمة تتداول الان مثلاً بالنسبة للمواثيل التي تزحت من المدن الصغيرة الى المدن الرئيسية، خصوصاً بغداد والبصرة، والتي اذ وجدت نفسها في مجتمع غريب، تقاربت وتصارعت اكثر من ذي قبل، وابتقت نفسها كمجتمع شبه مطلق، يتخذ حتى مواقفه السياسية بشكل موحد في معظم الاحيان.







## تابع ثورة ظفار ومستقبل الخليج العربي ...

حياة اقتصادية فيها أو مساواة أو حق المساحة في السياسة .  
توخيا لزيد من الحق ، ينبغي القول ان ثمة مدرسة واحدة في صلالة . ولكن لا يدخلها الا القريون من السلطان ، ويتلخص دورها في تخرج دفعات الكتبة والجواسيس للادارة . ولا يوجد طبيب واحد في ظفار . اللهم الا اذا اردنا استخدام التعبير ليشمل النجال المحلي - المدعو احمد شفيق - احد القريين من سعيد بن تيمور ومن اكبر ملاك الارض . وهكذا يعاني الظفاريون من سوء التغذية والسلبى والتراخوما وشلل الاطفال والمalaria . وغني عن القول ان اطبائهم بطريين في ظفار . ناليتي ، عنصر الشجيرة الرئيسي ، يصاب بمرض « الكاتاراكس » ويموت بكل بساطة . ولا كوبراء او مياه شفة او مجاري كذلك . وفي المدن ينع السكان من التدخين وتناول الشرقيات الروحية وركب الدراجات ولعب كرة القدم وفتح المطاعم او بناء الخوانيت واقتناء الراديو وقص المشعر واحذاء الاحذية او ارتداء السراويل .وتتولى ادارة السلطة تنفيذ اوامر على شاكلة هذا الامر :

« لو حظ ان بعض الاراد من رعيا السلطة يلبسون احيانا لباسا ينافر ما يليه اهل البلاد . ونظرا لما في ذلك من خروج عن التقاليد الرعية ، ننبه الجميع بالتزام المحافظة على اللباس المعتاد في البلاد وعدم التزيى بغيره من الالبسة الاجنبية وذلك اعتبارا من صدور هذا البلاغ ، وكل من وجد مخالفا يعرض نفسه للمسئولية ... » ( نشر في صحيفة « الطلبة » الكويتية ، ٢٧ - ٤ - ١٩٦٦ )

غير ان ما سبق ذكره من اجراءات ، وان بدا عبيثا ولا منطقيا ، هو سمة من سمات نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي له منطقه الخاص . ان نظام الحكم الذي اقامه سعيد بن تيمور في صلالة يقوم على عملية مصادرة الفائض الاقتصادي عن طريق الضرائب ، وتركز عملية المصادرة هذه على ثلاثة مراكز هي التالية : المركز الاول ، محاولة واعية ومنهجية لعزل ظفار عن اثر ممكن للظهورات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي عصفت بمنطقة الخليج العربي ابتداء بالخصبيات من هذا القرن . وكان تورد الجبل الاخضر في عمان قد بين مدى النقائص القائم بين نظام حكم سعيد بن تيمور وبين التغيرات البنيوية المهمة التي اخذ يجريها اقتصاد النفط الراسيالي في سائر اجزاء الخليج . ورغم ان هذا التمدد دفع بسعيد الى الاختفاء بآخسر حدود الدفاع التي يملكها - ظفار - الا انه ظل مصرا على خوض حربه الخاصة ضد هذه التغيرات . وما الاجراءات والقيود والتحررات المسالفة الذكر الا الاسلحة التي خاض بها هذه الحرب .

والمرکز الثاني سياسة اقتصادية تتولى ، عن وعي ، سد الطريق امام اي تطسور اقتصادي . وتعتمد هذه السياسة على موقف « ابيولوجي » راسخ يعتبر ان كلما عظم تخلف السكان الاقتصادي وازداد بؤسهم واجتاهم ، كلما تعاطف ولهم . وبالعكس ، فتقدر ما يرتفع مستواهم الاقتصادي ، بذاك القدر يبدؤون بالخلابة والردود ، وتنصف كتابات الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل هذه السياسة على النحو التالي :

« ان السياسة الاقتصادية هنا تستند في اساسها الى قاعدة او نظرية مشهورة .. هي : العمل المستمر

المصرم على ابقاء الشعب عند المستوى المادي الذي لا يسمح لتفكير في الشؤون السياسية والحقوقية . وذلك ينحصر خلال غرائه في المشاكل المادية اليومية وشغل تفكيره بالمعضلات البيئية والميشية الصغيرة . فالرخاء الاقتصادي يشكل حثيا خطرا جسديا على الطاعة العمياء . وان سياسة الخلق الاقتصادية التي تمارسها الدولة على كل مجال للنتاج او وسيلة للتشبيخ في من اجل خدمة هذا الهدف قبل اي شيء اخر .. » ( ٤ ) .

ولعل الزراعة ، وهي القطاع الذي يعنى عليه معظم سكان السهل ، اكثر القطاعات الاقتصادية تعرضا لعملية الخنق هذه . الضرائبجد مرتفعة على الارض ، ومضخات الماء والمحروقات ، لذا ، فبالرغم من خصوبة ارض الساحل التي تسبح بثلاثة محاصيل في العام الواحد ، نجد ان معظم الاراضي غير مزروعة . واخصب الاراضي ملك للسلطان ( مزرعة المصورة ) ومشروع الري الوحيد مسخر لخدمة وهو المشروع الذي ينقل مياه وادي رزات الى المزرعة عنها . اما ما تبقي من ارض ، فيقتسمها القريون وعدد من اللاجئين الصغار والخوسطين الخلفيين بالحدود . اما ابار المياه ، على قلتها ، فقد تغلق بناء على نزوة للسلطان او احد وكلائه فيصيب فيها الاسنت او تنسف بالديناميت . ومما لا شك فيه ان اعتبارا مضخات الماء يشكل منعطا في الزراعة الظفارية . الا ان موقف السلطات منه مما لبث ان قضى على كل اثره الابجائية .

الرسم الجبريكية على المضخات تصل الى ٥٠ بالمئة من ثمنها . المحروقات متحركة ، تباع باهظ الاسعار وقد يمنح صاحب الجلالة والتصيد وتقصيب الحجارة والقطاع الكيفي من اجور العمال . فما من وسيلة لإنجاز درهم اضافي من التسبب الا وابتكرت .

عن تسليمه الحكم عام ١٩٢٢ ، اجري سعيد حدد على احصاء للسكان والحيوان في ظفار الذي لا زال ساري المفعول الى يومنا هذا . وينضي باخذ عترة واحدة سنويا كضريبة عن كل خنس غزوات ، وجبل واحد عن كل خنسة جبال ، وجبل واحد عن كل عشر بقرات . ولغة رسوم على صيد السمك . ففي المنطقة الغربية يدفع الصيد ١٢٠ ريال لقاء حق ركوب البحر خلال ثلاثة اشهر و ٧٥ ريال عن كل شهر اضافي . هذا عن صيد سمك السردين فقط . أما الضريبة على صيد الاسماك الاخرى فتتبع . يوضع الصيد على الشاطئ كل يوم ويختار منه الولائي او وكيله كي يحدد على هواه .

المشور ضريبة على المواد الغذائية والمواسات المستوردة . وقد تصل احيانا الى ٨٠ بالمئة من قيمة السلعة . وثمة رسوم على التصدير ايضا . ففي المنطقة الغربية مثلا يدفع رسم قدره ٤ ريالات عن كل تنكة للسمن الحيواني يتراوح ثمنها بين ١٨ و ٢٠ ريال .

### الخلق الاقتصادي

بالاضافة الى عملية مصادرة الفائض ، ثمة عملية صدم للحياة الاقتصادية في ظفار ، يتولد عنها اقتصادا ليس هو راكدا وحسب بل ويتغير ايضا .

ما هو مسسوح به من تجارة في ظفار اعتكره قلة من التجار الابريين والهنود والصوماليين . اما اصحاب الخوانيت والمباعة ، فلبسوا كثيري العدد . ومما ان السلطان

الى حين استسلام الخالف . او قد يستقل الشيخ من ضمن اجراء اقتصاص جماعي من القبيلة او للمضطر عليها لتنفيذ مشيئة ما .

بذلك كان سعيد يسير على تقاليد عمرها عشرات السنوات . لكنه تفنن في تطويرها . و « حكمة » صاحب الجلالة في التعامل مع القبائل على راس الاسباب الذي حدثت باسياده الانكياز الى الاتيان به محل ابيه عام ١٩٢٢ . فلم يكف بتأليب فصيل على اخر و قبيلة على قبيلة او باستمالة هذا الشيخ والاستعانة به لضرب شيخ اخر ، وما الى ذلك . بل راح يسجل الفصائل والاختلافات الفقيرة ويربطها معيشيا به . كما تجاوز سلطة الشيوخ الوراثة التقليدية وراح يعيِّن الجواسيس واصحاب الخصوبيات في كل تجمع قبلي . وسرعان ما تحول هؤلاء الى منافسين خطرين لسلطة الشيوخ التقليدية بسبب ما يتمتعون به من نفوذ لدى السلطات . وبذلك اسهم سعيد بن تيمور ، بدون وعي منه ، في تفكك التركيب القبلي للمجتمع الظفاري .

ورغم مناعة نظام الحكم هذا وانسداد منافذه ، فلم يكن بد ان تنفتح فيه ولو كوة صغيرة يتدفق منها سيل الشورة . وكانت الثورة بظفار النتيجة المباشرة لعاملين اثنين : الهجرة الى الخليج والتقصيب عن النفط .

في الخمسينات من هذا القرن ، عرفت ظفار هجرة واسعة الى الخليج حيث اجتذبهم الزدهار الذي حمله اقتصاد النفط . ونسي الخليج ، عمل الظفاريون كحجار وياحة وموظفين وعمال نطف ومرترقة في جيوش الامراء والشايخ . وقد احكك العديد منهم بالحركة الوطنية وخاصة بالتأثير الغالب عليها -التأثير الناصري- وبعناحه الخلف ، حركة القوميين العرب . ومن هؤلاء خرج قادة ومنافسي الثورة الظفارية .

بتوقيعه على الاتفاقيات التي تسبح بالتفصيل عن النفط ، كان سعيد بن تيمور ، بمعنى ما ، يوقع على وثيقة اعدام نظامه . فما هو ، الذي سمي جهادا الى سد كل منافذ سلطته امام شرب اي اثر للتحولات التي ادخلها اقتصاد النفط على حياة الخليج ، يقوم عن على الريف ان تسهم قطاع المرحي فيه ( ٨ ) .

نخلصا ، يمكن القول انه في ظفار ، في ظل سعيد بن تيمور ، لم يكن البشر يعيشون من المرض والجوع وسوء التغذية وحسب بل كانوا يتعرضون ايضا لعملية خنق تشمل كل جانب من جوانب حياتهم بحيث تحولت هذه الحياة الى سمي دائم وراء المواد في مفاعلة من الخائف المسودة .

اقام سعيد نظامه السياسي على قاعدتين : نظام المرائن وسياسة تغذية الانقسامات القبلية واستغلالها .

ينولى الشايخ عملية التوسط في مجمل العلاقات القائمة بين السلطات والقبائل . فالشيخ يمثل افراد قبيلته لدى السلطان او وكلائه وهو الذي يجبي الضرائب منهم ( وقد يعطى حصة منها ) كما انه المسؤول عن حفظ افراد قبيلته للامن والنظام . فاذا ما ارتكب احدهم مخالفة ما ، اعتبر هو المسؤول فوراً . فيقبض عليه او على بديل يقترحه هو فوراً .

١ - « دراسة تطيلية ... » ، ص ١٥ .

٢ - الريال السعدي ( نسبة لسعيد بن تيمور ) يعادل ٧ شلالت انكليزية ودولارا اميريكيا واحدا تقريبا - اي حوالي ثلثات ليرات لبنانية .

٣ - انظر المصدر ذاته ، ص ١٧ .

## تفجر الكفاح المسلح في رؤوس الجبال (رأس الخيمة)

أصدرت الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي بيانا أعلنت فيه أن كفاحا مسلحا قد تفجر في رؤوس الجبال ( رأس الخيمة )

● طلائع شعبنا المناضل في رأس الخيمة تفجر الكفاح المسلح ضد المستعمر .  
● انكاح المسلح في رؤوس الجبال يهدد معاقبل الاحتكارات البترولية .  
● السلطات البريطانية ترسل فرق الكوماندوس لسحق الثورة .  
● القوى الوطنية الشريفة مطالبة بدعم الثوار وتصعيد الكفاح ضد الامبريالية .  
● على قوى الثورة والتقدم في خليجنا العربي أن تصب جهودها في عمل ثري منظم .

يا جماهير أمنا المناضلة :  
في النصف الاول من شهر ديسمبر ١٩٧٠ وفي احدى معاقل الاحتكارات البترولية في خليجنا العربي المحتل ، استطاعت احدى فصائل قوى الثورة التقدمية أن تشن عدة معارك ناجحة ضد القواعد البريطانية وجيش المرتزقة في رأس الخيمة وان تكبد هذا الجيش المعقل خسائر فادحة وتحدث ارتباكاً رهيباً في مخطط العدو واساليبهم .

وقد حاولت القوى المعيلة القصدي لهذه المعاصر الثائرة في رؤوس الجبال الا ان جميع المحاولات العسكرية باءت بالفشل نظرا للمواقع الاستراتيجية الحصينة التي تتركز فيها الثوار . مما يدل دلالة واضحة على عقد والسلطنة المطلقة في عصر النفط من جهة وظل مصرا ، من جهة اخرى ، على وهو اي اثر اجتياهم وسياسي وثقافي لهذا الاجراء . كما انه امر على احتكار عائدات النفط - عندما بدأ يتدفق ابتداء من عام ١٩٦٤ - رافضا ان يصر درهما واحدا على تحسين اوضاع شعبه ، مبقيا على قاعدة نظامه الاقتصادي اياها : مصادرة الفائض عن طريق الضرائب والبلى . كل ذلك في وضع بدا فيه شعبه الجائع ، السوء التقنية والماعلن في العمل يتكشف ، عن طريق الهجرة ، الايكاتات الجبراة التي يجعلها اقتصاد النفط لتحصين احواله .

وكانت احدى نتائج هذا الوضع المناقض اندلاع الكفاح المسلح في جبال ظفار في التاسع من حزيران ( يونيو ) ١٩٦٥ حيث التقى لأول مرة أبناء الزيف مع أبناء المدن وافراد من قبائل متنازعة لتحرير من المصدو المشترك - حكما بو سعيد الظفارة - وسوف نقاش في العدد القادم مسار ثورة ظفار وتحولاتها منذ عام ١٩٦٥ .

ان هذه الانتفاضة المسلحة التي لم تستطع القوات المحلية التي يقودها الضباط البريطانيون قمعا ، قد اجبرت بريطانيا على كشف القناع عن حقيقة استعمارها للمنطقة حيث استمدت فرقة من الكوماندوس للاشتراك في قمع الحركة المسلحة التي لا تزال ملتصبة في جبال رأس الخيمة الحصينة .

يا جماهير أمنا المناضلة :  
يوما بعد يوم يقدم شعبنا في الخليج العربي رايه الملموس من طريق المظاهرات والانتفاضات المسلحة والاجتماعات المصارخة على الوجود البريطاني وعلى الدمى الكرتونية التي نصبها في المنطقة بتخديا ارادة شعبنا ، وحقه في تقرير مصيره بعيدا عن الثوات البريطانية واجهزة الاستخبارات والقمع الرهيبة التي تمارسها بريطانيا . ان شعبنا يقدم اللابل الملموس على رفضه لهذه الاشكال السياسية التي يرفضها المستعمر ، والتي لا نطمح الا اختكارات البترولية ومصالح الامبريالية العالمية .

### تتمت

تنته شهادة عامل في مصنع « سيدم » للالنيوم

العمال الاعترافي ، يرفع المراقب شكوى ضد الى الادارة وأغلب الاحيان يكون نصيب العامل من العمل .

واذا ما حاول احد العمال المطالبة بتحسين اوضاع العمال تواجهه الادارة بالتهديد بالطرده واما بالطرده .

اما الغرامات التي تفرض على العمال بسبب التأخر فهي الى جانب انها تزيد من سرقة الادارة للعمال واستغلالهم تهف الى اخضاع العمال وارهابهم . في ظل هذا وضع بشع مستقل العمال لصالح اصحاب العمل والادارة ، لم يتحرك العمال بمسد . ومنذ ان وجد العمل حتى الآن لم يتم العمال بتحريك واحد يطالب بتحسين اوضاعهم . وسبب ذلك بكسل بساطة عزلة العمل وبمده عن العمال الاخرى ، لان وجود عدة معاميل بمنطقة واحدة يؤمن اتصالا دائما بين العمال وتفهما لشاكلهم وغياب نقابة العمال كهيئة وحدها بتحقيق مطالبهم لندا لاجل تحسين اوضاعنا بتشكيل لجان نقابية رافعين مطالبنا وهي :

١ - التثبيت .  
٢ - زيادة الاجور .  
٣ - الضمان الاجتماعي والصحي .

تنته خريجو مدرسة المراقبية الصحية : الاعدود مستمرة

والمسؤوليات الاربع لا موظفين فيها رغم وجود جداول رواتب لها !!  
كذلك من مستحبه - سائقان لسيارتان من منظمة الصحة وبوابان ياخذان الحد الأدنى للأجور .

انما فترات غياب المدير يقوم احد السواقين بالاعمال الادارية فينفق الدوام ويسهول امر المعاملات !  
النساء الذي تشغله المخرسة سكني سابقا مؤلف من ثورين ضيقين ، ملك لرئيس مصلحة الهندسة الصحية سابقا اجر بـ ١٧ الف ليرة سنويا !!

المطخ قليلا على برنامج الدروس والزيارات والمهمات المعيلة يرى ان الكفاية الصحية ثلاث ملاحظات اخيرة يضيفها الطلاب :

● مجلس الخدمة المدنية سنة ١٩٦٩ رفض قبول طلاب جدد واشترط على الوزارة تعيين الخريجين .  
● عمل جزء من الخريجين في حملة التلقيح ضد الكوليرا مدة ٢٩ يوما باجر يومي قدره

ملحظة :  
- « رؤوس الجبال » سلسلة جبلية ممتدة من جبال الحجر في سلطنة عمان الى مضيق هرمز .

مجلة سياسية شهرية تصدرها : الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل

١٠ ليرات لكن دون بدل تنقل . كان هذا مبررا امام مجلس الخدمة لقبول الطلاب على اساس ان الخريجين بانوا يعملون !.  
● عكار « الفقيرة » يكامل قراها التي تفوق الخمسين لا وجود لمستوصف أو عيادة أو مركز مراقبة صحي فيها . ويقتصر وجود هذه الوسائل على المدن العسكرية القليلة ( ٢ او ٣ ) وبشكل يدعو الى الرثاء .

تنته دراسة أولية عن الفئات الوسطى في المدن

ان جوانب القضية البدوية الاخرى تشمل الشعور الحاد بالمساواة ، واحتقار العمل بالاجرة وكراهية السلطة ايا كانت ، والولاء للجماعة ولاء الجماعة للرد . ه - فجوة الأجيال والثقافة الجديدة:

وفي الجانب المناقض للجانب السابق ، فان الجيل الجديد لمطم أقسام البرجوازية الجديدة يجد فرقا كبيرا بينه و بين ابله غير المتعلمين او ناقصي التعليم . وهو يتكسب ثقة متزايدة بنفسه ومكانته ، كما يتحرر من الحواجز العشائرية والابوية والعائلية ، ويقيم علاقاته في اطار المدرسة والجيش أو العمل السياسي لا على اساس القرى . ان نقاشا واضحا يحدث في داخل العائلة البرجوازية الصغيرة ، حيث القوة بين الأجيال تبلغ مداها .

ان عناصر الذهنية البرجوازية الصغيرة التي تحتلها عنها هنا تتعاضد جنبا الى جنب لدى أبناء هذه الطبقة ، وهو ما يفسر الطبيعة المتناقضة لهذه الطبقة التالية ، حيث يتقلب هذا الجانب أو ذاك في هذه الفترة أو تلك .

في العدد القادم الحركات السياسية للبرجوازية الصغيرة

تنته اضراب المهنيات

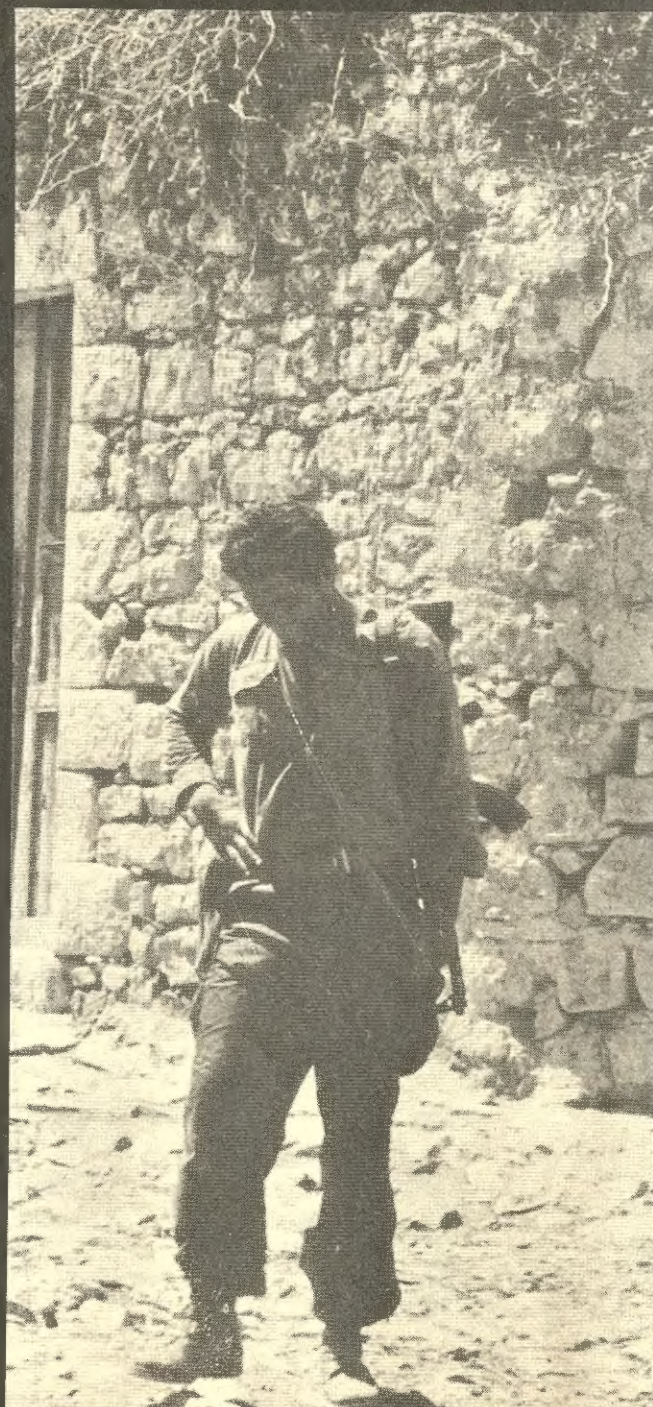
المهنية بكاملها وباتامة اذاعة طلابية عبر مكبرات الصوت ودعوة طلاب جميع المدارس الفنية للخصور الى التكوانة والمشاركة باحتفال المهنية المهنية (وهنا تجدر الاشارة ان طلاب مدارس طرابلس وزغرتا الفنية لم يعلقوا اضرابهم في الفترة التي علق فيها اضراب المدارس الاخرى وانما تابعوا اضرابهم واعصوا في فترة زغرتا ) .  
ان طلاب التعليم المهني مدعومون اليوم لتشكيل لسان طلابية مهنية تتابع التحرك الطلابي وتحسب ديمقراطيتها بمعنى حيابة سلطة الجمعية العمومية وتكون قادرة على التنسيق بين طلاب كافة المدارس المهنية وعلى دفع التحرك القائم نحو فرض تحقيق المطالب .

الحرية صفحة ١٥

الحرية صفحة ١٤



## انتزاع السلاح من أيدي الميليشيا: يضع العمل الفدائي تحت رحمة النظام



■ الضمان الصحي :

تركز الصدام حول  
المادة ٢٣

■ الجامعة اللبنانية

مصلحة الكهرباء

الانتخابات النيابية :

مواقف  
الحزب  
الشيوعي  
الانتهازية

الذين جمع الملوك والرؤساء العرب في احتفالات الجلاء بليبيا الى المحادثات العربية السوفياتية في موسكو ، كانت حلقات الموقف المصري تتوالى وتترابط باتجاه القبول بمشروع كمشروع روجرز في النهاية .

هذا القول وضع السياسة المصرية تجاه حركة المقاومة أمام منطف حاسم لم تكن قد واجهته من قبل حتى عندما أعلنت موافقتها على قرار مجلس الأمن عام ١٩٦٧ . إذ فرض عليها أن تخرج في التعبير عن سياستها الفعلية تجاه حركة المقاومة من صعيد الحديث العام عن « أنبل ظاهرة عرفها النضال العربي » الى صعيد الانصاف عن فهمها لدور المقاومة ومستقبل الفلسطينيين بكلام لم تنقصه الدقة هذه المرة . وعلى قاعدة المواقف الرسمية التي أعلنتها القاهرة آنذاك ، ومن خلال مقالات هيثك وتفصيل حوار مع الوفد الفلسطيني الذي زار القاهرة بعد قبولها لمشروع روجرز ، ثم من خلال ما تسرب عن وقائع اللقاء بين بعض قادة المقاومة والرئيس عبد الناصر أثناء الفترة ذاتها ، من خلال ذلك كله بدأت تتضح معالم الاتجاه المصري (السوفياتي) جوابا على «مشكلة الفلسطينيين» فما هي العناصر التي كان ينطوي عليها هذا الاتجاه ؟

وهكذا لم تكن مصادر المعلومات «الواضحة» عن الموقف الأمريكي تتمتع احد مصدرين :

١ - ما كانت تنقله الاوساط العربية الرسمية الداعية لفكرة الدولة الفلسطينية من أن « التفاهم الدولي » على هذه الفكرة قد بلغ حد يمكن القول معه أن موقف الولايات المتحدة قد أصبح محاذا لهذه الفكرة ومستعدا لقبولها بصرف النظر عن صيغتها العملية ( هل تشمل الدولة الفلسطينية صفتي الاردن أم تنحصر في الضفة الغربية وحدها ؟ )

٢ - ما كان يرد من اشارات في بعض تحليل ومقالات المعلقين الغربيين من أن تدهور نفوذ الملك حسين وبروز المقاومة في الساحة الاردنية ، قد يولد اقتناعا في بعض الدوائر الامريكية بأنها لن تستطيع الزهان طويلا على العرش الهاشمي وأنه لا بد من تطويق تأثيرات المقاومة بمشروع يمكن أن يشكل حلا « لمشكلة الفلسطينيين » ويستقطب قوى في الضفتين الغربية والشرقية ذات وزن فعلي يمكن توظيفه لعزل المقاومة عن جماهيرها .

هكذا سجلت فكرة الدولة الفلسطينية ، في ظروف تصاعد وزن المقاومة في الاردن وطرح مشروع روجرز ، صعودا واضحا جعل منها النقطة التي بدأت تتقاطع عندها ( بصيغ مختلفة ) معظم المشاريع المطروحة لتقرير مصير الفلسطينيين كجزء من برنامج الحل السلمي .

\*\*\*

واذا كانت فكرة الدولة الفلسطينية قد احتازت منذ ذلك التاريخ تعرجات جعلتها الآن تنكسر وتتراجع ، فإن ذلك ليس سوى نتيجة لتراجع وزن العامل الفلسطيني ذاته وخصوصا في الساحة الاردنية ، ولأن الطريق المسدود الذي عاد ينتصب في وجه « مفاوضات السلام » .

ومن هنا فإن فهم التعرجات التي اجتازتها فكرة الدولة الفلسطينية في المجال العربي - الدولي خلال الشهور الماضية ، يتطلب متابعة « الخط الباني » لتطور أوضاع المقاومة في الساحة الاردنية وإعادة رصد آفاق الحل السلمي في ضوء التصلب الاسرائيلي الراهن والاستجابة الامريكية له .

## اطراف الحل السلمي .. ومصير الفلسطينيين

في مقالين سابقين لـ « الحرية » في ٢١ و ٢٨ و ٢٩ - ٧٠ - جرت محاولة لتحديد عناصر « المشروعين » الاسرائيلي والهاشمي لتسوية مصير الفلسطينيين السياسي . فماذا عن المواقف الاخرى حيال المسألة ذاتها ؟

كان واضحا خلال الشهور القليلة التي سبقت مجزرة ايلول الفائت في الاردن ، أن « مشكلة الفلسطينيين » بدأت تستقطب - في المجال العربي الدولي - اهتماما متصاعدا يمكن رده الى عاملين أساسيين :

الاول - بروز المقاومة وتصاعد تأثيرها وما بدا أنه نجاحها في احياء الدور الوطني الفلسطيني وإعادة طرحه كواحد من العناصر المقررة لمستقبل الصراع العربي الاسرائيلي ، بعد الطمس الذي تعرض له طيلة عشرين عاما .

والثاني - اقتراب آفاق الحل السلمي على قاعدة مشروع روجرز الذي بدا عند طرحه وكأنه يفتح نفرة واسمعة في جدار التصلب الاسرائيلي الامريكي القديم .

فكيف واجهت اطراف الحل السلمي ، العربية والدولية ، هذا الوضع « المستحدث » ، وما هو الاطار الذي كانت تتداخل ضمنه وتبني مختلف المشاريع السلمية المطروحة لتقرير مصير الفلسطينيين ؟

\*\*\*

بالنسبة للنظام المصري كانت حركة المقاومة تشكل عنصر ضغط مقابل للتصلب الاسرائيلي ، وعامل ضغط لسياسات النظام الاردني وعلاقاته الدولية ( بالولايات المتحدة خاصة ) لتبديد الاهمية . وبهذا المعنى كانت المقاومة في نظر القاهرة واحدة من وسائل الضغط الفعيلة التي لا بد من المحافظة عليها واستعمالها في سياق « معركة ازالة آثار العدوان » وصولا الى حل سلمي « مشرف » ! إلا أن وجود المقاومة كان ينطوي بالمقابل على احتمالات أخرى بدت خلال النصف الاول من عام ١٩٧٠ ( بما في ذلك فترة أحداث حزيران من ذلك العام ) على جانب من الخطورة لا يمكن الاستهانة به . إذ لم تعد تأثيرات العمل الفدائي محصورة في خلق مناخ « ثوري » عام يهدد بدفع أقسام من الحركة الجماهيرية الفلسطينية - العربية الى الخروج من تحت المظلة الناصرية ، بل أصبح مهتلا أن يؤدي تكاثف تلك التأثيرات الى بلورة استقطاب سياسي في الساحة الاردنية قد يكسر احدى أهم حلقات التوازن الذي تستند اليه وجهة الحل السلمي : حلقة النظام الهاشمي . ومع ادراكها الكامل للصعوبات والعوامل التي سوف تلعب دورا حاسما في ترويض المقاومة اذا ما قدر لها أن تبسك بزمام السلطة في عمان ، فإن القاهرة كانت ترى في سقوط النظام الاردني تحت أقدام العمل الفدائي منزلقا نحو « مغامرات ثورية » قد تؤدي لفترة من الزمن على الاقل الى تفكك التوازن العربي الرسمي الذي استعاد هيمنته على المنطقة بعد الأشهر الاولى من هزيمة ٥ حزيران . وكانت القاهرة بأمس الحاجة الى الاحتفاظ بهذا التوازن الذي تحتل مركز التفرير ضمنه ، في فترة بدا واضحا خلالها أن معركة الحل السلمي تدق ابواب مرحلة جديدة . فمن لقاء سيسكو والمسؤولين المصريين في القاهرة الى نداء عبد الناصر في الاول من ايار ١٩٧٠ الى المهرجان

● ولم تكن استعادة التوازن بين المقاومة والنظام الاردني هي كل ما يشغل الطرف المصري السوفياتي آنذاك . بل كان اهتمامه ينصب بالمقابل على هدف لا يقل أهمية هو دفع الفلسطينيين الى الانخراط في وجهة الحل السلمي . ذلك أن ضبط العامل الوطني الفلسطيني وانحصار تأثيراته كان يشكل شرطا لسياسة لنجاح أية تسوية . ومن هنا كانت ضرورة استدراج المقاومة الى حيث تصبح عنصرا من عناصر التوازن الذي يحكم قبضته على المنطقة ويتقن للصراع العربي - الاسرائيلي مجراه .

وفي هذا السياق بدأ واضحا أن في جميعه الطرف المصري السوفياتي مشروعا لدولة فلسطينية يمكن أن تشكل جسرا تعبر عليه المقاومة من موقعها الراهن كمحركة تحرير ، الى حيث تصبح مجرد نظام عربي آخر يشارك اقرانه في تسوية مصير الفلسطينيين السياسي على قاعدة الحل السلمي وضمن اطاره . اما الحفاظ على التوازن القائم في الساحة الاردنية الفلسطينية فلم يكن بالنسبة للطرف المصري السوفياتي أكثر من هدف مرحلي تلبيه ضرورة استبقاء النظام الاردني حليفا مضطبا لكمال شوط الحل السلمي بشروط عربية متماسكة . وبعد كان واضحا أن التوازن القلق بين المقاومة والعرش الهاشمي لا يمكن أن يستمر الى ما لا نهاية وأن عملية تنفيذ الحل السلمي ذاتها لا بد أن تحسم اخيرا لصالح احد الطرفين .

فصلاح من يحسم التناقض ؟

إذا كان وجود المقاومة ونموها قد أبرز العامل الوطني الفلسطيني بطريقة لم تعد تسمح بتجاهله وطبسه ، وإذا كان الحل السلمي لن يستقيم في النهاية الا بصيغة تقدم « جوابا ناجحا على مشكلة